ولا يشتبه عليك ان الخبر الذي يستفيد منه اليقين لامنه نفس الحكم به والخبر الذي يستفيد منه الظن لازمه يحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون يقينا فتامل ولا تساوي بين كون الحكم وكون الخبر بالا لان ما بين ما وبين الانفصال بين قصدي افادتهما وان توهم بعض الافاضل والمال في دفعه بلا طائل ومن ينظر بعين التحقيق ولا يكتفي بسباق النظر عن الفكر اليق الا ظن ان يبقى من اهل التصديق بان قصد الخبر غير افادة الحكم وكيف والقصد الاولي الى افادة الحكم ما يقتضيه حقيقة الخبر او يقتضي نوعا من المعاني المجازية او الكنائية او التعريضية اذا افادة كونه عالما بد لا يخرج عن احد هذه المعاني والا دبا الحكم الواقع والتالي واقع لانه الذي يفاد بالخبر بحكم بديهة العقل كما اشار اليه بقوله الاشك وان كان كلام القوم يشعر بان الايقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى او بوجود الامر القائم بالطرفين في الانباء وبعدمه في النفي وانه لابد ايضا من ثبوت المعنى وانتفائه والا فلو قطع شك من سامع في فهم يسمعه بل علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي لم يذل الا ان افادة العلم بذلك الشيء لو اقع ضرب زيد الا وقد وجاء عند الضرب لكن يلزم خلاف المقطوع عنه ما الذي وضع له وهو لا يتحقق الكذب اصلا ويلزم اجتماع المتناقضين في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين هكذا ونحن نقول بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء دلالة اللفظ المتحقق والواقع عدمه ثم يتجه على الاستدلال هذا بانه يجري في كون المدلول حكم المخبر فيكفي ان يقال لابد ايضا على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه والا لوقوع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم حكم المخبر بالثبوت او بعدمه والواقع ضرب زيد الا وقد وجد من القائل العلم بضرب زيد لئلا يلزم خلاف اللفظ عن معناه الذي وضع له وهو لا يتحقق الكذب وللزوم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامرين متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود والعدم وكل حكم يستلزم انتفاء الآخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه قال الشارح تاويل كلامهم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطعا بحيث لا ينفك عن الدلالة ليرد فيه الثبوت او الانتفاء من الخبر هو ردي ولا يمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم لوجود المعنى وانتفائه للانكار الخبر معنى الا ستلزام ان يقال انه لم يوقع النسبة ولكان مفهوم القضايا ما تحقق طرفاها لم يتحقق الحكم بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم تناقضا لامتناع تحقق

المتناقضين

المتناقضين وفيه اقول لا مساغ لان يقال لم يوقع النسبة لجواز ان لا يكون التكلم على خلاف الاعتقاد ومع تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان لا يكون التكلم بالتفوظ عالما بمعنى الآن يراد ان كان تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان يتكلم بالنقيضين بشخصان عالمان بعضهم فيهما وانه يجوز ان لا يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن تحقق التناقضين لعدم امكان مطابقة حكمهما ويجوز انكار الحكم المطابق بان كان مطابقته بلا خفاء وثانيا انه لو كان تاويل كلامهم ما ذكر لكان حاصل انكار قطعية الدلالة والتعلق لذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء او الثبوت والانتفاء في الواقع فان قطعية الدلالة باطلة لكون نفيها وضعية مع كون الدلالة الحكم ايضا بالوجه المذكور كما اشار اليه الآن يقال ان مراده ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه من حيث انه متعلق حكم الخبر وليس بواسطة يدل على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع وليس المدلول او الثبوت المعنى او عدمه قطعا بحيث لا يحتمل الخلاف وان تقوض الدلالة الثبوت والعدم من حيث انهما متعلقا الحكم لانه بتوسط يتطرق انه الدلالة غير قطعية لجواز عدم مطابقة العلم ثم لا يتخصص وجه عدم القطعية فيدان دلالة الخبر بالمعنى الخبر فيما قصد به فيجوز ان يتخلف لعدم استعمال الوضع ذهنية محققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية ومن هنا انكشف ترتب الدلالة الثبوت في المكتوب دلالة الخط على التفوظ والتفوظ على الصورة الذهنية اي الشيء من حيث انه متعلق علم المتكلم ودلالة الصورة الذهنية على الامر الخارجي اي على الشيء مع قطع النظر انه متعلق العلم ونحن نقول لو كان مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام لطلب المتكلم العلم بالحكم فيكون الخبر ودخول اداة الشرط لتعليق الحكم بالحكم ودخول لام الامر لطلب حكم المتكلم به ولكان ليت زيدا قائم لتمني العلم بقيامه وعلى هذا القياس ويتسمى الاول اي الحكم من حيث انه يستفيد منه المخبر فائدة الخبر لا من حيث انه يفيده المخاطب كما يشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لانه الفائدة لغة ما استفيد به من علم او مال فالتوقف في وجه تسمية الحكم فائدة الخبر كون مستفادا لا كونه مفادا والثاني لازمها الفظ لازم فائدة الخبر وفي ايراد الضمير خفاء اما تسمى الاول فائدة الخبر والثاني لانهم فائدة الخبر لان المستحق للاسم العائدة ما وضع للتفوظ لا لانهم العائدة بما هو غير الموضوع له واستفادته لانه يلزم الموضوع له وقد نبه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)